

## دراسة حديثة أعدها مركز معلومات إعلام المرأة الفلسطينية حول واقع العنف ضد المرأة

٢٠٠٩/٩/٢٩ م

- واحدة من بين ثلاث نساء تتعرض للضرب والإهانة كل يوم في جميع أنحاء العالم.

أصدر مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية دراسة حول العنف ضد المرأة أعدتها الباحثة فاطمة مصالحة رصدت فيها ظاهرة العنف ضد النساء في العالم عموماً وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص . كما وثقت من خلالها شهادات حية لنساء من قطاع غزة وقع عليهن العنف الأسري والعنف السياسي والعنف الاقتصادي والعنف القانوني والاجتماعي والعنف الثقافي . وقد ربطت الباحثة بين العنف والظروف السياسية والثقافية والاقتصادية التي تحيط بالمرأة العربية عموماً والمرأة الفلسطينية بشكل خاص وأوضحت القصور في نصوص قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات الفلسطيني التي تساهم وتشجع على اقتراف جرائم العنف ضد النساء.

### نص الدراسة:-

### دراسة حول واقع العنف ضد المرأة :

### تمهيد:

تعاني النساء في العديد من المجتمعات من التمييز ضدهن ، سواء في التشريعات أو الممارسات الاجتماعية اليومية، رغم أن درجة التمييز تختلف من مجتمع لآخر، إلا أن الإحصائيات تؤكد على الهوة الموجودة في المجتمعات ، وتظهر الفوارق الحقيقية بين النساء والرجال على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، فحوالي ٧٠% من النساء من بين ١,٣ بليون شخص يعشن في فقر مدقع(١)، وهذا يؤكد على أن الفقر بين النساء مرتبط بالتمييز ضدهن في العمل وفي التشريعات وداخل الأسرة ، مما يشير إلى أن هناك سياسات دولية مجتمعية لتأنيث الفقر؟!!!....!!!

للمرأة دور أساسي ومميز في تطور المجتمعات الإنسانية ، كونها الأم والمربية والركن الرئيسي للأسرة ولذلك يعد الاهتمام بالمرأة وقضاياها قضية أساسية وحاسمة على المستوى العالمي ، وباتت قضية المرأة ، وخاصة العنف ضدها ، قضية ذات أبعاد وأولوية ليست خاصة بالمرأة ومؤسساتها فقط ، بل لواقعي السياسات الدولية وعلى المستويات الاجتماعية

والثقافية والسياسية ، ولذلك نجد بروز إعلامي مؤسساتي دولي وحكومي وأهلي في كثير من الدول تهتم بقضية العنف الموجه ضد المرأة .

وفي السنوات الأخيرة أصبح موضوع العنف ضد المرأة وما يتعلق به من مفاهيم مختلفة موضوع اهتمام وقلق لدى العديد من دول العالم ويأتي هذا القلق لزيادة العنف الموجه ضد المرأة في مختلف أنحاء العالم واتخاذ أشكال حديثة من شأنها أن تؤدي إلى إزهاق حياة المرأة ، ففي دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية في ديسمبر عام ٢٠٠٨ في عشرة بلدان خاصة بالعنف المنزلي وتأثيره على صحة المرأة ، أظهرت أن نسبة ١٥% - ٧١% من النساء تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي مارسه ضدهن أزواجهن أو الأشخاص الذين يعاشروهن (٢) وأشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من بين ثلاث نساء تتعرض للضرب والإهانة كل يوم من أيام حياتها ، كما ذكرت منظمة الصحة العالمية أن قرابة ٧٠% من ضحايا جرائم القتل من الإناث يقتلن على أيدي شركائهن من الذكور ، وأن ٨٠% من النساء والأطفال القتلى والجرحى ، من جراء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة!!!...

---

(١) الدكتورة هيفاء أبو غزالة، ورقة عمل "حقوق النساء مسئولية الجميع"

(٢) تقرير منظمة الصحة العالمية ديسمبر ٢٠٠

ففي فرنسا ، ٩٥% من ضحايا العنف هن نساء ، وإن ٥١% منهنّ تعرّضنّ للضرب من قبل أزواجهنّ ، وفي كندا ٦٠% من الرجال يمارسون العنف ضد المرأة وإن نسبة ٦٦% تتعرض بها العائلة كلها للعنف وأشارت تقارير دولية عديدة إلى أن ٨ نساء من بين كل ١٠ نساء هن ضحايا للعنف ، سواء الأسري أو القتل، ففي البيرو مثلاً، ٧٠% من الجرائم المسجلة لدى الشرطة من النساء ، ٥٠% منهنّ يتعرّضنّ باستمرار للعنف بشكل دائم . ويشهد كل عام مقتل خمسة آلاف امرأة على يد أحد أفراد أسرهن في العالم الثالث بذريعة الحفاظ على شرف العائلة (١).

وتؤكد الدراسات الخاصة بالأمم المتحدة أن خمس النساء في العالم يتعرضن للإيذاء الجنسي في طفولتهن ، وأبرزت إحصائيات الأمم المتحدة أن امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للضرب والإكراه عند ممارسة الجنس، أو إساءة المعاملة ، وغالباً يكون العنف من داخل الأسرة (٢).

ومن المؤسف أن قضية العنف ضد المرأة العربية منتشرة في مجتمعاتنا ، نتيجة للظروف السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالمرأة العربية والفلسطينية ، وظاهرة العنف ضد المرأة في عالما العربي وفي فلسطين ، قضية تواجه صعوبات وعقبات عند دراستها ، بسبب سياسة الغموض والصمت التي تفرضها مفاهيم نمطية اجتماعية وثقافية تعيب على المرأة العربية الفلسطينية التحدث بما تتعرض له من عنف ، ويؤكد القائمون على الإحصاءات في الغالب أنها لا تعبر عن حقيقة الظاهرة بسبب سياسة الإخراص والكتمان التي يمارسها المجتمع الذكوري على المرأة العربية.. فتجعلها أسيرة أفكار وثقافات مجتمعية تصادر دورها وتؤثر على صحتها النفسية والجسدية ، فانتشار ظاهرة العنف ضد المرأة ، تقف وراءها الكثير من العوامل والأسباب الاجتماعية والثقافية والتربوية التي نجدها في كثير من الأحيان تمارس بل تساعد على ممارسة العنف والتمييز ضدها ، ومهما كانت الأسباب واختلفت ، فإن قضية العنف ضد المرأة أصبحت من القضايا التي يجب أن تتكاتف الجهود على المستوى الثقافي والاجتماعي والتشريعي للتصدي لها والحد منها.....

(١) دراسة العنف ضد المرأة ، أشكاله ومصادره وأثاره ٢٠٠٨ - جبر شمخي

(٢) تقرير منظمة الصحة العالمية ( مصدر سابق) ديسمبر ٢٠٠٨

(٣) تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ .

ونلمس مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه ( المجتمع المدني ) في المجتمع العربي والفلسطيني ، أن الاهتمام والتصدي لقضايا العنف الموجه ضد المرأة أخذ يظهر نتيجة نشاط وظهور مؤسسات أهلية ضاغطة ومهتمة بشئون المرأة وقضايا حقوق الإنسان ، ومن المؤسف أن أغلب هذه البرامج والأنشطة تنفذ ضمن سياسات تمويلية خارجية مما يؤكد على أن السياسات الوطنية الداخلية للحكومات العربية ، لاتعطي قضية العنف ضد المرأة أولوية في سياساتها وخطتها ، وهذا يشير إلى مدى تغلف الأنظمة العربية بالروية الذكورية مما ينعكس سلباً على واقع المرأة وهذا ما تؤكدته القوانين والتشريعات في قوانين الأحوال الشخصية المطبقة في الدول العربية ، رغم التعديلات التي طرأت على بعض نصوصه إلا أن قانون الأحوال الشخصية، الذي ينظم بنصوصه ومواده العلاقة بين الرجل والمرأة، والعلاقات المجتمعية ، مازال يحتوي على العديد من الثغرات القانونية التي تشرع التمييز والعنف ، فكثير من الدول العربية لم تجرم أحداث العنف ضد المرأة، في نصوص القانون وأغلب نصوص القوانين ومواده في الدول العربية، تتعارض مع مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ، خاصة المتعلقة برفض التمييز ضد المرأة ...، كونها نصوص وقوانين قديمة سنت في عهد الاستعمار الغربي للوطن العربي ، و ينطبق ذلك على الأراضي الفلسطينية.

## مفهوم العنف ضد المرأة....

يعرف العنف في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي وقّعه الأمم المتحدة سنة ١٩٩٣ بأنه ( أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ضد المرأة ، والذي ينجم عنه أو يخيّل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة ، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية ، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة ).

ونجد في التعريف العالمي توضيحاً شاملاً لما هو العنف الموجه ضد المرأة بحيث يتضمن التعريف الأفعال التي من شأنها إلحاق الأذى بالمرأة حتى لو لم تؤدي إلى ضرر.

## أشكال العنف الموجه ضد المرأة ...

- ١- العنف الجسدي .
- ٢- العنف النفسي .
- ٣- العنف الجنسي .
- ٤- العنف الاقتصادي .
- ٥- العنف القانوني .
- ٦- العنف المجتمعي .
- ٧- العنف السياسي .
- ٨- العنف الثقافي .

تدرج تحت أشكال العنف الموجه ضد المرأة عدد كبير ومتنوع من الأفعال، التي تبدأ من فعل بسيط لتنتهي بالقضاء على حياة المرأة .

### **العنف الجسدي :**

والذي يتمثل بأي إساءة موجهة لجسد المرأة من لكم ، صفع ، ركل ، رمي الأجسام الصلبة ، استخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها للتهديد باستخدامها أو ضربها وقتلها.

### **العنف النفسي والمعنوي :**

ويتجلى في التقليل من أهمية ودور المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لاتليق بكائن بشري ، فالسب والشتم والتهميش ، والهجر ، والإهمال، كل أشكال العنف الموجه ضد المرأة ، والترهيب والتخويف ، مما يسبب شعور المرأة بالخوف وكذلك النظرات المخيفة ، والإشارات والحركات الجسدية والصوت المرتفع وتكسير أشياء وتحطيم بعض أغراض البيت.

### **العنف الجنسي:**

لدى ذكر كلمة العنف الجنسي ، يتبدى إلى الأذهان الاغتصاب ، إلا أن الاغتصاب هو أحد أشكال العنف الجنسي ضد المرأة وهناك أشكالاً أخرى من العنف الجنسي ، والذي تتعرض له المرأة بشكل يومي ، ويعرف العنف الجنسي على أنه أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها ، من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك ، أو إجبار المرأة على القيام بأعمال جنسية وانتقاد أسلوبها في العلاقة الجنسية وإجبارها على ممارسة الجنس تعدّ أحد أشكال العنف الجنسي ، وإجبار النساء على ممارسة الدعارة والتحرش الجنسي في أماكن العمل أو داخل الأسرة.....

### **العنف القانوني:**

هو عبارة عن بنود ومواد في نص القانون تدفع بإجراءات قانونية، تدفع بتمييز عند التطبيق بين المرأة والرجل ، و يظهر في اختلاف القوانين بين المرأة والرجل، فيما يتعلق بالخيانة الزوجية وحق رعاية الطفل (أي قانون الحضانة) بعد الطلاق ، وقوانين تتعلق بأحقية المرأة بالحركة والتنقل بشكل حر.....

### **العنف الاقتصادي:**

وهو ممارسة ضغوط اقتصادية على المرأة مثل منعها من العمل أو إجبارها على العمل، وأيضاً السيطرة على أملاكها وحقها في الإرث والسيطرة على امتلاكها نقوداً ( أخذ راتبها الشهري ) وعدم إشراكها في مشاريع الأسرة وأعمالها أو حرمانها من المال لقضاء احتياجاتها.....

### العنف الاجتماعي :

هو فرض مجموعة من القيم والأفكار تحد من حرية المرأة وكرامتها واستقلاليتها ، فالمجتمع يمنح للرجل امتيازات للتعامل مع المرأة بدونية والتفرد في أخذ قرارات تخصها وتخص البيت والأولاد ، ومن أنواع العنف الاجتماعي ، النظرة إلى المرأة المطلقة ومنعها من الخروج من المنزل ، أو فرض ولي على المرأة في أمور تقرر مصيرها ، مثل الزواج والطلاق والسفر والتعليم ، وأيضاً ضمن العنف الاجتماعي يأتي فرض عادات وتقاليد يمارسها المجتمع على المرأة لضمان طاعتها وخضوعها للثقافة الذكورية.....

### العنف الثقافي:

وهو عبارة عن مجموعة من القوانين الغير مكتوبة في الدستور أو في نصوص القانون ، وتعتبر من أشد أنواع العنف الموجه للمرأة ، حيث وصفه عالم الاجتماع الفرنسي (بيار بورديو) قائلًا ( هو عنف هادئ لا مرئي ولا محسوس حتى بالنسبة لضحاياه ، ويتمثل في أن تشترك الضحية وجلادها في التصورات نفسها عن العالم والمقولات التصنيفية نفسها ، وأن يعتبراً معاً بني الهيمنة من المسلمات والثوابت ، فالعنف الرمزي هو الذي يفرض المسلمات التي إذا انتبهنا إليها وفكرنا بها ، بدت لنا غير مسلم بها ، وهي مسلمات تجعلنا نعتبر الظواهر التاريخية الثقافية طبيعية سرمدية أو نظاماً عابراً للأزمنة وأشد أنواع العنف الثقافي هو الرمزي).

ومن هنا يأتي العنف الثقافي الممارس على المرأة المستند للموروث الثقافي التاريخي عبر المقولات والأمثال الشعبية التي تعزز الذكورية والتسلط على المرأة ويعتبر العالم العربي من أكثر المجتمعات ممارسة لذلك النوع من العنف بسبب التمسك بالثقافة الشعبية النمطية ومما لها من تأثير كبير يتجاوز تأثير الدين ، والقانون ، ويفسر ذلك جلياً في جرائم ترتكب بحق المرأة تحت دواعي الشرف مثلاً.

فكثير من القصص والأمثال الشعبية تدعم مفاهيم اجتماعية خاطئة يدعمها أحياناً القانون بما يطلق عليه ( العرف الاجتماعي)، أباحت هذه المفاهيم أو العرف الاجتماعي للرجل كثير من التصرفات السيئة تحت مسمى الرجولة وحرمت المرأة من أبسط حقوقها ، فمثلاً في المجتمع العربي التقليدي ممارسة الرجل للجنس خارج نطاق الزواج نوع من الرجولة ، لكن بالنسبة إلى المرأة جريمة تستحق عليها القتل .

ومن الأمثال الشعبية نذكر " دلغ ابنك ينفعك ، ودلغ بنتك تفضحك " ، " هم البنات للممات " " المرأة عورة " ، " لايعيب الرجل إلا جيبه " ، وكثير من المقولات والأمثال التي تعتبر المرأة مصدر كل إغواء وسبب كل بلاء .

### العنف السياسي:

وهو عنف مباشر أو غير مباشر ، تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة مثل حرمانها من التصويت وتغييب دورها السياسي أو تهميشه ، بشكل مقصود لتكون السيادة في المناصب العليا في الدولة أو الحزب أو المؤسسة للرجل ، فأيضاً تأتي الممارسات القمعية وفرض إجراءات تحد من حرية المرأة وإنسانيتها ضمن هذا الشكل من أشكال العنف الممارس على المرأة وتبرز هذه الممارسات في فرض زي محدد على النساء بذريعة " محاربة الرذيلة " كما يعتبر العنف الذي تمارسه الدول في أوقات الحروب على النساء ضمن العنف السياسي وجرائم الحرب التي ترتكب ، حيث تم اغتصاب أو اعتقال أو استشهاد العديد من النساء كما في فلسطين والعراق على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي.....

ويعتبر إصدار قوانين ونصوص ، تحرم النساء من حقوقهن مثل منع النساء من قيادة السيارة، أحد أشكال العنف السياسي .

ومن الجدير ذكره أن أي شكل أو إجراء تمارسه السلطة على النساء يؤثر عليها نفسياً أو صحياً أو قانونياً أو اجتماعياً يعتبر عنفاً سياسياً .

فمثلاً فرض الإقامات الجبرية التي مارستها سلطات الاحتلال على كثير من النساء في الانتفاضة الأولى أو حرمان أمهات و زوجات الأسرى من زيارة أبنائهن في سجون الاحتلال وأيضاً منع السلطات المحلية بعض النساء من السفر والتنقل.

## الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني وتأثيره على المرأة الفلسطينية:

### الواقع الاجتماعي:

يتسم المجتمع الفلسطيني بتركيبته العشائرية الفئوية التي تتحكم وتسود في أنماط الممارسات للعلاقات، وبرزت هذه المناصرة بشكل حاد بعد الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٧ م وما ترتب عليها من حالة الاقتتال الداخلي والانقسام السياسي والجغرافي ، فأصبحت ظاهرة الاحتكام لنزعة الحزبية والفئوية الضيقة أحد السمات الرئيسية التي تميز المجتمع الفلسطيني ، وعزز ذلك حالة تدني في الوعي الإنساني والحقوقى لدى الفرد ، وأدى احتكام الفصائل المتناحرة على السلطة بالسلاح إلى شرعنة العنف السياسي والاجتماعي وهذا أثر وعزز ذهنية تصفية الحسابات في دوائر المجتمع، حتى الصغير منها ، بين الأفراد في علاقاتهم اليومية واللجوء للعنف وإصدار قرارات بدعوى محاربة الرذيلة و الحفاظ على العادات والتقاليد ، فالسائد في تركيبة المجتمع هي الذكورية والنمطية والأحكام لسلطة العشائر وليس القانون، فالعادات والتقاليد التي تتقاطع معها مصالح الأحزاب الحاكمة - خصوصاً الإسلامية منها - لكي تسود وتسيطر على المجتمعات هي خلط النصوص الدينية بتركيبية الموروث الاجتماعي حتى لوظائف النص الديني ، فالتخلف الاجتماعي غالباً ما يخدم السلطة المستبدة ، لأن وعي أفراد المجتمع بحقوقهم واحتكامهم للفكر والمعرفة سوف يؤدي لحراك مجتمعي يهدد أركان أي نظام غير ديمقراطي ويحتكم للفردية أو الجهوية أو الغيبية أو السلاح .....في فرض سلطته..... فقانون العيب والحرام هو السائد والمطبق من سلطة مجتمعية أبوية مدعمة سياسياً فرضت على النساء مما أثر على صحة المرأة وعزز من ممارسات العنف الجسدي.

### العنف ضد المرأة في فلسطين/

يعاني المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات من مشكلة السلطة على النساء على أساس جنسهن ، ولكونهن إناث فحسب ، ويمارس العنف بكافة أشكاله ودرجاته ، ويشمل كافة أنواع العنف الجسدي ، والنفسي، والسياسي، والاجتماعي ، والثقافي ، والجنسي، والاقتصادي، فالمجتمع الفلسطيني يعزز الدور الرئيسي لرجل متحكم ومسيطر على حياة المرأة ، سواء كان الأب ، أو الأخ أو الزوج.

وكثير من العائلات يتحكم فيها كبير العائلة في قضايا الزواج والطلاق وحتى سفر المرأة ، فالموروث الاجتماعي كما أسلفنا سابقاً ، هو السيد في قضية علاقة الرجل بالمرأة ، وفي قطاع غزة ، كونه مغلق ومحاصر تتعزز المفاهيم المجتمعية التي تتعامل مع المرأة ، بشكل

دوني ومتسلط ، فعشرات من النساء تم قتلهن خلال العشر سنوات الأخيرة ، وتعتبر ظاهرة القتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة في ازدياد ، نتيجة لظاهرة انتشار السلاح وأيضاً وجود واقع سياسي واقتصادي يدعم السلطة العشائرية والعادات والتقاليد، وقد أفرز الواقع السياسي مجموعات سلفية ومذهبية تدعوا لتحريم خروج المرأة حتى لو كان للعمل أو للتعليم نشرت وسائل الإعلام مؤخراً إشارة إلى بيانات توزع في محافظات القطاع خاصة في الجنوب (محافظتي رفح وخان يونس) .

ويؤثر الواقع الاجتماعي على المرأة بشكل معقد وعنيف لما له من سلطة سيادية على المرأة وسلوكها ونظرتها لذاتها ولجسدها..

فنلمس زيادة ظاهرة ارتداء النساء للزي الأسود (الخمير والجلباب) تحت دواعي اجتماعية ودينية ولكن المراقب لذلك ، والمدقق، يتبين أن كثير من النساء يتم فرضه عليهن ، وبعضهن يلجأن للباسه ليسهل عليهن الحركة والتنقل كأحد وسائل الاختفاء بسبب النظرة النمطية السائدة في المجتمع ، وتدخل أفرادها في خصوصيات المرأة وخروجها ، فكثير من النساء عند سؤالهن عن سبب لباسه ذكرن أنه يسهل حركتهن.

### الواقع السياسي :

يعتبر المجتمع الفلسطيني من أكثر المجتمعات العربية مشهديه للعنف بكافة أنواعه ، لخصوصية فلسطين كونها تقع تحت الاحتلال منذ أكثر ٦١ عاما وأيضاً لما يشهده المجتمع الفلسطيني من صراعات سياسية بين فصائله الفلسطينية التي شرعت العنف عندما اعتمدته بدلا من الحوار في حسم الخلافات فيما بينها و ظاهرة العنف التي تتعرض له النساء يعتبر ظاهرة مركبة ومعقدة ، فشهدت الاراضي الفلسطينية على مدار سنين الاحتلال حالة قمع طالبت كافة أفراد المجتمع وخاصة النساء ، فخلال الانتفاضة الأخيرة استشهد مئات من النساء، واعتقلت سلطات الاحتلال في سجونها (٣٣٣) امرأة، وخلال الحرب الاسرائيلية التي شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ قتلت (١٢٠) امرأة وتم إصابة (٧٩٢) امرأة معظمهن يعاني من إعاقات .

ومن المؤسف أنه بسبب الاقتتال الداخلي والحسم العسكري في قطاع تم قتل ١٤ امرأة . ولقد أدت ظاهرة الانفلات الامني وفوضى السلاح وغياب تطبيق القانون إلى زيادة ظاهرة قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة !!....

والمتابع للتطورات التي شهدتها المجتمع الفلسطيني من الناحية الاجتماعية يلمس تدهور الواقع الحقوقي للإنسان وخاصة النساء في قطاع غزة خاصة بعد الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٧

### الواقع الاقتصادي :

يعيش أكثر من ٧٥% من المجتمع الفلسطيني تحت خط الفقر ، وتزداد نسبة البطالة في المجتمع إلى نسبة ٦٥% ، ولقد أوضحت دراسة تنموية أجرتها جمعية الدراسات التنموية الفلسطينية في آب ٢٠٠٨ بعنوان أثر الحصار على الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر المرأة على عينة عشوائية موزعة في قطاع غزة أن نسبة ٢٨,٢% من النساء اضطرت أسرهن إلى تزويج إحدى بناتها في سن مبكر وعدم إكمال تعليمها بسبب الظرف الاقتصادي ، وإن نسبة ٤٩% من العينة اضطرت فيها أحد شباب الأسرة إلى تأجيل زواجه بسبب الحصار ، كما أشارت نسبة ٢٥,٥% من النساء المستطلعه أرائهن إلى حدوث حالات طلاق بسبب الحصار داخل أسرهن ، وحول تأثير الحصار على الوضع النفسي للمرأة ، أعربت ٦١% من النساء عن اعتقادهن أن معدل العنف ضد المرأة داخل الأسرة قد ازداد في فترة الحصار وأن ٨٥,٢% أكدن إن مستوى العصبية والتوتر داخل الأسرة قد ازداد فترة الحصار .

### الواقع القانوني :

تتعدد التشريعات والنظم القانونية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فمنذ إن خضعت فلسطين للحكم العثماني ومن بعده الانتداب البريطاني ثم الاحتلال الإسرائيلي عام ٤٨ ، ساد القانون الاردني في الضفة الغربية ، وسيادة قانون من الانتداب البريطاني في قطاع غزة ٣٦ كون القطاع ضمن الإدارة المصرية بعد النكبة في ٤٨ ومن المؤسف أنه بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، أبقت على القوانين والأوامر التي كانت سارية سابقة ، وبقرار ومرسوم رئاسي رقم (١) سنة ١٩٩٤ ، والذي يتضمن " أن تبقى القوانين سارية ، وبعد تبني المجلس التشريعي في العام ١٩٩٦ ، مجموعة من القوانين والتشريعات ، ولكن من سوء حظ المرأة والمواطن الفلسطيني أن القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية ومشروع قانون العقوبات لم يتم المصادقة عليها بسبب عدم تصديقه من المجلس التشريعي المعطل .....

فقانون العقوبات في فلسطين ، وخاصة بنود ومواد القانون في الضفة الغربية الخاص بالعقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وقانون العقوبات الذي يطبق في قطاع غزة ، يبين أنها تشكل أساسا لتتميز ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني ، ويظهر تفاوت صارخ بين الحقوق والواجبات بين كل من المرأة والرجل أمام القانون ، فتخضع المرأة للعنف القانوني في مواد القانون كما جاء في نص المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات الاردني رقم ١٦ لعام ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية، وعنوانها "العذر في القتل" وتنص "العذر في القتل م (٣٤٠) يستفيد من العذر المحل ، ومن فأجا زوجته أو إحدى محارمه في حال التلبس بالزنا مع

شخص آخر ، أقدم على قتلها أو جرحها أو إيذاؤها يستفيد مرتكب القتل أو الإيذاء من العذر المخفف " .

والمادة ١٨ من قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ ، المطبق في قطاع غزة التي تنص على " يجوز قبول المعذرة في ارتكاب فعل أو ترك يعتبر إتيانه جرمًا لولا وجود تلك المعذرة إذا كان في وسع الشخص المتهم أن يثبت أنه ارتكب ذلك الفعل أو الترك درءاً لنتائج لم يكن في الوسع اجتنابها بغير ذلك" .

فالأعذار في القانون نوعان ، عذر محل ، وهو يعفى المجرم من كل عقاب، على أن يجوز أن تنزل به عند الاقتضاء تدابير أحترازية كالكفالة الاحتياطية، أما العذر المخفف هو أن كان الفعل توجب الإعدام أو الأشغال الشاقة أو الاعتقال المؤبد حولت العقوبات إلى الحبس سنة وأقل ، وهاتين المادتين تعتبر سببا في ازدياد حالات العنف الجسدي بقتل عشرات بل مئات تحت دواعي الحفاظ على الشرف .

وفى حالات سفاح القريب . أو الصراع على الميراث أو التحرش الجنسي أو الكيد الاجتماعي وغيره ، استفاد الجاني من نصوص تلك المواد، كما إن قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالأسرة، والخلافات في شؤون الزواج أو الطلاق أو الميراث أو الحضانة الخاصة بالطفل أو الولاية لولى الأمر، تعتبر تعسفية بحق المرأة الفلسطينية ، وتمارس ما يمكن أن نطلق عليه العنف القانوني بسبب نصوص القوانين التي تميز بين الرجل والمرأة .

و تؤكد الدراسات القانونية والبحثية حول واقع العنف ضد المرأة ، أن القوانين والأنظمة القانونية لم تضمن حماية فعالة للنساء المعنفات، بل على العكس فإن القوانين تضمنت بنودا صريحة تنطوي على تمييز واضح على أساس الجنس ، خاصة القوانين والتشريعات المتعلقة بالعقوبات الجنائية ، ولا تتوفر إجراءات واضحة ومحددة، للتعامل مع قضايا العنف والجرائم الموجهة ضد النساء ، وغالبا ما يدفع القائمين على تنفيذ القانون لمعالجته من خلال العرف العشائري الذي يتميز بالذكورية .

ومن خلال مقابلاتنا لكثير من الحالات ، أبرزت النساء المعنفات أن التدخلات العائلية والعشائرية في حل قضاياهن، غالبا ما تكون مجحفة ومن المؤسف أنها ملزمة للمرأة، بسبب سطوة الحل العشائري في المجتمع خاصة في قطاع غزة .

ويتصف الجهاز القضائي الفلسطيني بالذهنية الأبوية التقليدية، ففي تعامله مع قضايا النساء المعنفات، لم تكن المعاملة بالجدية اللازمة ، بما يضمن حقوق المرأة وكرامتها ، بسبب تحكم منظومة من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعزز دونية المرأة في المجتمع .

وأيضاً لغياب إجراءات قانونية واضحة تجرم المعنف ، أو لعدم لجوء النساء المغنفات لتقديم شكاوى ضد معنفيهن ، بسبب مفاهيم العيب والخوف من الفضيحة في المجتمع ، جميع هذه العوامل أدت إلى ازدياد ظاهرة العنف في قطاع غزة .

ومن الجدير ذكره ، ضعف الجهاز القضائي ، حيث أظهرت المؤسسات الحقوقية ، أن تعامل الجهاز القضائي في قضايا المرأة وخاصة قضايا العنف يتسم بالارتباك والعشوائية والارتهان للذهنية الدينية، لعدم وجود خبرة للذين عملوا في مناصب القضاء والعاملين في النيابة وجهاز الشرطة.

### **ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني :**

في مسح ميداني نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ، حول ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني ، أوضح أن العنف الجسدي في الاراضي الفلسطينية ينتشر بنسبة ٣،٣% بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج ، وكلما تدنى المستوى التعليمي للزوجة ازداد العنف الجسدي .

و بلغت نسبة العنف الجسدي في صفوف النساء ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل ٨،٢٥% ، أما النساء الحاصلات على الثانوي فأعلى، فتبلغ نسبة العنف بينهن ١٩،١% ، والنساء داخل القوى العاملة واللواتي سبق لهن الزواج، اقل عرضة للعنف من النساء خارج القوى العاملة، إذ تبلغ نسبة العنف الجسدي للنساء داخل قوة العمل ١٦،٨% ، وللنساء خارج قوة العمل ٢٣،٩% .

واظهر المسح الميداني أنه كلما ازداد حجم الأسرة، كلما ازداد العنف الجسدي للأسر التي يبلغ عدد أفرادها ٧ أفراد فأكثر (١) .

و يتضح من نتائج المسح ، أن هناك علاقة عكسية بين كل من الحالة التعليمية والحالة العملية للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ونوع العنف وخاصة الجسدي والجنسي ، حيث يقل العنف مع تزايد المستوى التعليمي للمرأة ودخولها إلى سوق العمل لذلك من الضروري، فرض وتطبيق قانون التعليم الإلزامي حتى المرحلة الثانوية، مع ضمان فرص مادية لتعليم الفئات الأكثر فقراً من خلال تحسين الجهاز التربوي، وتوفير المنح الجامعية وكما نستنتج أن هناك علاقة طردية ما بين عدد أفراد الأسرة ونسبة النساء المغنفات، حيث يرتفع العنف بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ٥ أفراد لتبلغ ٦٤،٢% للعنف النفسي ، ٢٤،٥% للعنف الجسدي ، ١٠،٩% للعنف الجنسي ، "١١" واطهر المسح الميداني أن نسبة النساء الغير متزوجات " ١٨ سنة فأكثر " ، تعرضن للعنف النفسي من قبل أفراد الأسرة

بنسبة تتراوح بين ٥٢,٧% - ٥٥,٦% بالضفة الغربية، ٤٦,٩% في قطاع غزة ، وتعرضن للعنف الجسدي ٢٥,٠% ، ٢٥,٤% في الضفة الغربية ، ٢٤,١% في قطاع غزة ، اي أن أكثر من نصف الإناث غير المتزوجات في الاراضي الفلسطينية، يتعرضن للعنف النفسي ، وربعهن تعرضن للعنف الجسدي وتزيد نسبة الإناث اللواتي أفدن بتعرضهن للعنف حيث تبلغ ٨٠% ، وللأسر الذي يبلغ عدد أفرادها ٢ فأقل ١٣,٦% .

وعن ممارسة العنف النفسي، وهو ألاحق الضرر بالمرأة من الناحية السيكولوجية في الشعور الذاتي بالأمن والطمأنينة والكرامة والاعتبار والتوازن ، ويندرج كما أوضحنا سابقاً في تعريفه كل من " الشتم ، التحقير ، التهديد ، جرح المشاعر ، الإساءة العاطفية ...

فأظهر المسح أن العنف المعنوي النفسي هو أكثر أنواع العنف انتشاراً في المجتمع الفلسطيني ، إذ تبلغ نسبته ٦١,٧% ، ٦٨,١% في الضفة الغربية ، ٤٩,٧% في قطاع غزة ، ومن الجدير ذكره أن هذا المسح حدث في ظروف على المستوى السياسي والاجتماعي لقطاع غزة كان في فترة الانسحاب الاسرائيلي من القطاع وتفكيك المستوطنات ولذلك نلمس أن نسبة العنف المعنوي في القطاع تنخفض عن نسبة العنف في الضفة الغربية ، في دلالة واضحة على مدى انعكاس الواقع السياسي على الواقع المجتمعي والنفسي للمرأة في المجتمع الفلسطيني ، وبرز المسح الميداني لمركز الإحصاء الفلسطيني أن العنف الجنسي بلغت نسبته ١٠,٥% ، ١١,٥% في الضفة الغربية ، ٩,٧% في قطاع غزة.

ويظهر من المسح الميداني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن حوالي ثلثي اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي، وما يقارب الربع تعرضن للعنف الجسدي، من قبل الزوج في الاراضي الفلسطينية ، ويلاحظ ارتفاع هذه النسب بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة .

وفي السنتين الأخيرتين زاد العنف ضد النساء في قطاع غزة مع تبدل الواقع الاجتماعي والسياسي ونتائج الانقسام الفلسطيني وحالة الحصار الاقتصادي والسياسي على القطاع وإغلاق المعابر والمنافذ ، إضافة إلى نتائج الحرب التي شنتها قوات الاحتلال نهاية عام ٢٠٠٨ على قطاع غزة .

\* (١) المسح الميداني لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ .

كل هذه العوامل أفرزت حالة من العنف ضد النساء في قطاع غزة وصلت حسب تقارير حقوقية ودولية إلى ٢٣% زيادة عن الوضع السابق (١).  
لذا لابد من سن تشريعات وقوانين تهدف إلى الحد من العنف ضد النساء ، وإقرار سياسات لها علاقة بمعالجة أسباب تعرض النساء للعنف النفسي والجسدي في الأراضي الفلسطينية و العمل على توفير بيئة ملائمة وفرص أحادية ومجتمعية للنساء الغير متزوجات للحصول على تعليم جامعي وعمل برامج تعالج ظاهرة العنف بين النساء .

---

(١) المسح الميداني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥، ٢٠٠٨

## القتل على خلفية شرف العائلة :

إن ظاهرة قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة، تتزايد وتتصاعد في الاراضى الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة، وغالباً ما تقع المرأة تحت التهديد والقتل من قبل احد أقاربها أو من احد ذكور العائلة الممتدة ، ويتم القضاء على حياتها للاشتباه بارتكابها فعلا ينتهك شرف العائلة ، وهو حسب هذا المفهوم تعبير كناية عن سلطة الرجل على النساء واللواتي تحت ولايته " الزوجة ، الأخت ، الابنة " ويعتبر القتل على ما يسمى الشرف في المجتمع الفلسطيني أقصى أنواع درجات العنف الموجه ضد المرأة لأنه ينتهك حقها في الحياة . ويقول الدكتور عزمي بشارة في كتابه " طروحات عن النهضة المعاقاة " تحت بند مناقشة مفهوم العيب " المقصود بالقتل على خلفية الشرف هو شرف الرجل ، أو شرف رجالات العائلة ، نشر فهم هو ملكية جسد المرأة ، وجسد المرأة هو نقطة ضعف ذي أو ذوى الشرف المزعوم ، انه مقتل العائلة البطيريركية ، وترتيباتها الهرمية كما يراها الرجال ، والقتل هنا ليس عقاباً ولا إعداماً ، القتل هنا يكاد يكون طقساً وثنياً لمحو العار بالدم، كما انه إنهاء لمصدر العار في نظر المجتمع الرجولي المكبوت ، ألا وهو جسد المرأة ، أما جسد الرجل فلا يشكل مصدر عار أو شرف للمرأة ، فهي لا تملكه ، والغيرة هي أقصى ما يمكن أن تشعر به المرأة بموجب هذا المنطق تجاه الرجل ، إذا مارس نفس الخطيئة ، أما الشرف فهو قضية الرجال ، أو العائلة بمجملها كما تتجسد في حماة حدودها ، والرجال الكبار ومنذوبيهم ، ويكمل دربهم الشباب الأشاوس ، الذين قد يحولون الموضوع إلى معركة وطنية (١)

واشرنا في الدراسة في السابق للواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يحيط بالمرأة الفلسطينية وخصوصاً الأسرية، التي شجعت ودعمت عادات وطقوس القتل بحق النساء في مجتمعنا ، ومواجهتها إشكالية حصر عدد الحالات التي تم قتلها خلال الخمس سنوات الماضية بسبب سياسة التكتّم المجتمعي ، وايضاً لعدم توفر جهات مختصة بتوثيق حالات القتل على ما يسمى شرف العائلة ، ومن خلال البيانات الإحصائية التي توفرت لدينا من مؤسسات حقوقية ومراكز أبحاث وتقارير صحفية وإعلامية، تبين أن عدد حالات القتل على خلفية الشرف التي وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠٠٥ بلغت (١٧) حالة (٢)

(١) طروحات عن النهضة المعاقاة "دكتور عزمي بشارة.

(٢) التقرير الثاني والثالث عشر للهيئة المستقلة لحقوق المواطن .

وبلغت حالات القتل على ما يسمى شرف العائلة للعام ٢٠٠٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٤) حالة (١).

ولقد بلغت الحالات الموثقة لدى منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية ، لمناهضة العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٧ ، ما مجموعه (٥٨) حالة قتل لفتيات ونساء في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكانت أصغرهن مولودة قتلت يوم ولادتها وأكبرهن عمرها ٨٥ عاماً ، ومن بين مجموع الحالات كانت ٢٦ حالة ، منها (١٠) حالات في الضفة الغربية ، (١٦) حالة في قطاع غزة ، وقد وثقت رسمياً على أنها قتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة ، وفي عام ٢٠٠٨ نسبت بعض الإحصائيات ان (١٢) حالة وقعت في الضفة وغزة ومنذ بداية عام ٢٠٠٩ ، أشار مركز الميزان لحقوق الإنسان أن ٨ حالات وقعت في منتصف حزيران.

وغالباً ما تجري عمليات القتل على خلفية شرف العائلة في قطاع غزة بقيام العائلة بمحاكمة سريعة للضحية ، دون التحقق وسماع أقوالها ، وإصدار حكم الإعدام عليها على يد احد أفراد عائلتها، ومن المؤسف أن اغلب الحالات التي جرى قتلها في قطاع غزة تؤكد التقارير الطبية أنهن عذراوات ، وتشير تقارير أجهزة الشرطة أن كثير من الحالات قتلن على خلفية جنسهن كونهن نساء أو على خلفية ميراث، أو للتخلص من الفتاه، كون العائلة لا تقبل بوجودها لوجود ضغائن داخل الأسرة ضدها...

ومن المؤسف أن القانون لم يجرم من يقوم بقتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة. حيث يؤكد كثير من القانونيين والحقوقيين والمراكز الخاصة بالمرأة ، إن العامل القانوني هو من شجع على ازدياد حالات القتل على خلفية الشرف ، فقانون العقوبات والمادة ١٨ منه الخاصة بالحكم المخفف، تعطي للجاني عذرا بحجة الدفاع عن شرفه...!

واغلب الجناة الذين سلموا أنفسهم لمراكز الشرطة بعد إعدامهم لنساء في عائلاتهم، ادعوا أنهم قاموا بالقتل على خلفية شرف العائلة للاستفادة من الحكم المخفف ، وتم الحكم عليهم لمدة ستة شهور ، واغلبهم أطلق سراحهم .

ومن الجدير ذكره أن الإحصائيات والأرقام في قضية القتل على ما يسمى شرف العائلة، تعتبر غير دقيقة ، فأتناء إجراننا للدراسة اكتشفنا إن هناك العديد من الحالات التي تم قتلها لم يبلغ عنها للشرطة أو تم دفنها دون علم أحد

---

(١) إحصائية " القتل على خلفية الشرف" أرقام وإحصائيات المركز الفلسطيني

## أسباب القتل على خلفية الشرف :

يعتبر الموروث الثقافي الشعبي، احد الأسباب الرئيسية في وجود هذه الظاهرة، فقد قام المجتمع العربي برسم خريطة شرف المرأة وحدودها الرجل في العائلة، فاختصر شرفها في قيمة واحدة " شرف المرأة في فرجها " وتستمر هذه الظاهرة عبر التاريخ العربي من ظاهرة وأد البنات في الجزيرة العربية بدعوى الشرف والخوف من العار .وبسبب غياب الوعي الإنساني في مجتمعاتنا وخاصة المجتمع الفلسطيني - لما يشهده من انغلاق وسيادة العشائرية والعائلية - شجعت في ازدياد ظاهرة القتل على خلفية الشرف .

وهناك أسباب اقتصادية ، حيث أن الكثير من الحالات التي تم قتلها وخاصة في العائلات المالكة في قطاع غزة ، كان القتل بسبب النزاع على الميراث التي تطالب به المرأة سواء كانت الأخت أو العمة ..

وهناك أيضاً الأسباب القانونية التي تعطي المجرم حكماً مخفضاً بعقوبة مدتها ستة أشهر ،مما شجع القائمين بعمليات القتل للإقدام على قتل النساء في مجتمعنا الفلسطيني . كذلك فإن ضعف الجهاز الأمني وخاصة الشرطة، وعدم تعاطيها مع شكاوى النساء التي تم تقديمها من قبل بعض الحالات ، وتعقيد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشكاوى ولسيطرة النظرة الدونية للمرأة ، وقد علمت الباحثة أنه خلال الثلاث سنوات الماضية هناك بعض الحالات التي هربت ولجأت لمراكز الشرطة التي قامت بتسليمهن لعائلاتهن مما أدى إلى قتلهن ....

## حالات خضعت لدراسة الباحثة:

أولا حالات العنف الاجتماعي:

معظم الحالات التي قابلناها تعاني من العنف الجسدي و النفسي :

الحالة الأولى :

(س \_ ن) من مخيم البريج تبلغ من العمر ٤٥ عاما، تعاني من عنف اسري، وهي في حالة اكتئاب دائم ، عندما قابلناها تحدثت عن قصتها قائلة : ( تزوجت وأنا عمري ١٦ سنة، ولم أكمل تعليمي رغم أنني كنت متفوقة بالدراسة ، لأن أبي أراد أن يزوجني ابن عمي الذي كنت أعب معه بالحارة، وأعامله مثل أخي ،أنا أعاني منذ أيامي الأولى من الزواج، بالبداية كان الزواج في بيت عمي ولم يكن بيت الزوجية منفصل، بدايتنا كانت غرفة واحدة في بيت العائلة ، بدأت المشاكل من تدخل وتسلبت امرأة عمي بحياتي الزوجية، وتحكمها حتى في أوقات نومي مع زوجي ، ولما كنت أتذمر واشكي لزوجي كان يصفعني ويحكي كلام سيئ ، ويطالبني باحترامها لأنها أمه، ولازم أطيعها بكل شي وأكون خدامه لها، وتراكت المواقف بيني وبين زوجي، وتعنيفه وضربه لي ومع الزمن صار يزيد)، .

وعن شكل العنف تكمل( كان يقوم بضربي وشد شعري وتمزيق ملابسني، وأكثر الأحيان كان يطردني من البيت، ويأخذ أولادي مني ، وأعتاد على الضرب والشتم والبصق بوجهي تقريبا كل يوم ....

ولما احرد عند أهلي يطربطبوا علي أول يوم ، ويطلبوا مني الرجوع اليه مرة ثانية ويطلبوا مني أن أتحمّل ،والذي عنده أخوته وأولادهم أعز منا نحن البنات، طول حياته ما بقدرنا ويقدر ولاد إخوته عنا...، ٢٩ سنة وأنا متحملة العيشة الزفت ، لولا إن بناتي صبايا والله ما قعدت بالبيت دقيقة واحدة

بس شو بدني أسوي وين بدني أروح ...الله لا يوفقه أبوي إلي زوجني لألو ....

الحالة الثانية:

كانت المقابلة التي التقيناها في الحالة الثانية مع أختين يعملان بأحد محلات التجميل، يعانين من عنف نفسي حاد وجسدي.

(الأختين ي+ ح - ع) يقطنان بأحد المناطق الريفية بوسط القطاع .

تقول (ح) بلغت من العمر ٣٤ سنة وأخي الذي عمره ٢٣ سنة، يقوم بضربي رغم أننا نعمل بالصالون وبنصرف عليه وعلى زوجته، وغالبا ما يهددني بإغلاق الصالون، وقبل هيك أغلقه ثلاث مرات ولأنه محتاج لفلوس يسمح لنا بفتحه ونرجع نشتغل ، دائما بسب وبشتم وزاد

تحكمه فينا بعد وفاة الوالد إلي جنى عليه أخي الكبير ، وأنا بدي أوضح إن أخي منذ أن التحق لأحد فصائل المقاومة، وهو يعتبر شغلنا بالصالون منافي للأخلاق وحرام ، أخي مُدعي للدين ويتحكموا فيه أصحابه من الحارة معظمهم انضموا للعمل العسكري عشان المصالح، أخلاقهم سيئة وبيضلوا يحكوا لأخوي عشان يمنعنا من العمل بصالون التجميل ، أنا كثير قلقانة وخائفة، وضعنا في نار أنا وأختي، بنحس حالنا تحت الرصد اليومي والمراقبة، كل خطوة محسوبة علينا، وزني من الخوف والتوتر نقص ١٩ كيلو خلال الست أشهر الماضية، أخوي مانعنا من شراء أجهزة جوال أو نمد خط تلفون بالمحل، بحجة أنا بنحكي مع رجال ،أذا أحنا صالون خاص بالنساء وعلى الشارع العام ولا أي راجل بهوب نحو باب المحل، بس أخوي حججه فاضيه وهو بيميل للعنف وكمان بحب السيطرة والتحكم بحياتنا...  
تقدم لي أكثر من رجل للزواج ولكن أخي رفض تزويجي، بده يقبرنا معه....  
ونحن في حالة قلق دائم ومعاناة من القهر الاجتماعي والعنف الأسري...  
أختها (ي) تبلغ من العمر ٣٠ عاماً تعاني من نقصان في الوزن وهزال شديد بجسمها.  
تذكر لنا ان شقيقها يقوم دائما بضربها و عندما اشترت جهاز جوال قام بإطلاق النار عليها وتتابع) أنا أحتاج جهاز الجوال لأن الزباين يتصلوا عشان يحجزوا عندنا بالصالون ، اضطرت لشراء جوال وخببته عن أخي لمدة ثلاث أشهر ، بس مرة نسيت أحطه صامت بالبيت واكتشفه، فقام بضربي بشكل هستيري و صوب الكلشن وأخذ يطلق الرصاص علي لكن ربي ستر ومرت الرصاصات من فوق راسي ، وكنت قاعدة على الأرض من شدة الضرب مش قادرة أقوم ،وإلا كان تصاوبت ورحت فيها، وأمي حمتني لما نامت فوقي وحلف يمين ما اطلع من البيت وانه سيقفل المحل وقعدنا أكثر من أربعة أشهر مقفلين المحل ، وبعدين عشان هو احتاج نصرف على البيت خلانا نفتح المحل ، ولكن مانعنا يكون معنا جوال وفرض علينا رقابة مشددة ونضطر لإغلاق المحل بدري عشان نروح قبل المغرب ، رغم إن الزباين يأتون في ساعات المساء مما تسبب في خسارة المحل بسبب شروط أخي لفتح وإغلاق المحل.

## حالات العنف القانوني:

### الحالة الأولى:

فداء دبلان : إعلامية أرسلت لنا قصتها عبر البريد الالكتروني، تسرد بها معاناتها، بسبب حرمانها من حضانة ابناها، تقول ( أنا أحمل الجنسية الأردنية ، تزوجت عام ٢٠٠٠ من شاب من غزة بمدينة عمان، وكان يعمل موظف حكومي بالسلطة الفلسطينية ، عدت معه لغزة ، وأنجبت منه ولدان ، هارون وفاروق ،الذي قام زوجي بتغيير أسمائهما بعد إن قام بتطليقي بشكل تعسفي، كانت بداية حياتنا الزوجية مبنية على عدم المصداقية، واغلبها مشاكل لا تنتهي ،فقام زوجي باحتجاز زواج سفري وبطائقي الشخصية ،وفي تاريخ ٢٣/١/٢٠٠٦ قام هو و عائلته بأجراء تصريح من دون علمي وأجبراني على مغادرة قطاع غزة عبر معبر أيرز مع أحد مسنولي الأجهزة الأمنية ،واخذوا مني أولادي بالقوة ، ومنذ هذا التاريخ لم أرَ أطفالي ولم اسمع صوتهم حتى لو عبر الهاتف، اتجهت للمحاكم الشرعية ، وتم الحكم لي بحضانتهم ، وواصلت بالمحاكم النظامية لتنفيذ القرار حتى أنهيت جميع درجات التقاضي من محكمة البداية و الاستئناف والعليا، حتى مجلس القضاء الأعلى . . .

ثم رفعت قضية إجرائية في البداية و الاستئناف ، وإثناء روتين المحاكم تقدمت بطلب من المرشد السري في محكمة مخيم النصيرات الشرعية، من خلال المحامي الخاص بي، بإحضار هاتف نقال للتمكن من الاتصال بأولادي من خلال المحكمة ولكن مع الأسف لم يتجاوب الأب لقرارات القضاء ،ولغاية تاريخ اليوم وأنا لم اعرف عن أبنائي شيء ولا اسمع صوتهم ...، وقمت بتقديم شكوى إلى أعلى المستويات بالحكومة بغزة ورئاسة الوزراء والمجلس التشريعي ،في القطاع ، لكن لم يتجاوبوا مع شكواي ، وكانت ردودهم إن قضيتي معقدة كوني من سكان نابلس و أحمل الجنسية الأردنية...ولجأت لمراكز ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات نسويه ، وحتى دائرة شئون العشائر لجأت لها فلا مجيب ، تحولت قضيتي لقضية رأي عام،وكنت قد عدت لقطاع غزة بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٧ لمحاولة تطبيق قرار المحاكم ، ولكن للأسف اللجوء للقضاء أصبح مضيعة للوقت والمال...!!؟

ومنذ ثلاث سنوات وأنا أقيم بقطاع غزة ، ومعاناتي تضاعفت بسبب إنني ليس من سكان القطاع ولا أهل ولا معارف لي بالقطاع ،واتيت لغزة للنضال من اجل حضانة أولادي ، التي أقرت لي بها المحكمة .

ومرت علي أيام الحرب الأخيرة وأنا بحالة هستيرية خوفا على أولادي، ولا اعرف أين يقطنون وماذا جرى لهم وهم محرومين من أن يحسوا بالأمان بحضني ...!!

وتوجهت في شهر الخير برمضان لشخصيات اعتبارية في أعلى موقع سياسي بحكومة غزة للسماح لي بمشاهدة أولادي في أي مكان يتم تحديده إلا انه لا حول ولا قوة إلا بالله....  
كل ما أتمناه في هذه الحياة أن أرى أولادي واسمع صوتهم ، حتى لو عبر الهاتف فهل هذا كثير علي أو حق لا استحقه كأم.....؟؟؟

#### الحالة الثانية :

انفصلت عن زوجها و حرماها من أبنيتها تقول( ج - ن) التي تبلغ من العمر ٤٢ عام:  
-أبنتي عمرها الآن ١٨ سنة عندما طلقني زوجي كان عمرها ١٣ سنة، خمس سنين وهو حارمني منها ، ولا مرة خلاني أشوفها ومانعها تيجي أو حتى تقابلني، كنت متزوجة، وعاشه حياة كريمة. أنا أعمل محاسبة وموظفة بأحد البنوك، وراتبي كان معيشني أنا وبنتي وزوجي بعز ، أنا حملت ببنتي بعد عشر سنوات من زواجنا، كان زوجي بتعالج للخلفه ، وساعدته ووقفت جنبه بس للأسف هو ما قدر العشرة ، اكتشفت بالصدفة بعد ما صار عمر ابنتي ١٢ سنة، انه متجاوز علي من دون ما أدري ولا حتى استشارني ، كانت بالنسبة لي صدمة لا توصف ، لأن ولا مرة كانت بينا مشاكل، بالعكس كل من حولنا يحسدونا على نمط علاقتنا الزوجية ، بس شو أحكي الله لا يسامحه ، أنا بعد ما تأكدت و واجهته لم ينكر وطلب مني أن أرضى بالأمر الواقع، لأنه بحاجة ليكون أسرة كبيرة ، تأثرت ومرضت ونمت بالمستشفى، بعدها أصابني انهيار عصبي ، طالبته بالطلاق ورضيت التنازل له عن كل حقوقي عشان يطلقني ، فأجبرني وأنا في المستشفى أن أوقع على ورقة تقول أنني متنازلة عن المتأخر والعفش وحاجات ثانية كان استدانها مني ، وقعت لأنني بدي أخلص منه ، كرامتي ما بتسمحلي أعيش معه بعد كل ما عملته له، هو ذلني وخانني عندما تزوج علي، وكان نصاب كبير حاط بالورقة بند بين البنود ما عرفت عنه إلا بعدين، أنني متنازلة له عن بنتي بارادتي ، خدعني واستغل مرضي و حرمني من ابنتي ، طعنت قدام المحكمة لكن للأسف القانون كان بصفه ، لأن سن الحضانة للبنت لعند ١١ سنة بس، ابنتي بسن المراهقة وهي أكثر إنسانة بحاجة إلي ، أنا مش قادرة أعيش بدونها، هي كل عالمي، وأنا قلقانه عليها، أرسلت أحد من أصحابه وأهله، أن يحضر لي ابنتي بس أشوفها، ما رضي يرسلها معهم ،وكمان يمنع المدرسات من السماح لي برويتها بالمدرسة، ومحرج علي بنتي أنو ما تحاول تقابلني ،أنا أكثر واحدة بالعالم ظلمت ، والله لا يسامح المجتمع إلي بحلل لراجل الزواج على زوجته ، على الناس ما يجوزوا حد متزوج ، وكما أن قانون الأحوال الشخصية وقانون الحضانة ظالم، وما عنده قلب ، ومن وضعه ما بحس بالأم ولا يمكن يكونوا بشر، أذا بيّفهموا يروحوا يشوفوا وضع بنتي

بالمدرسة، بعد ما كانت من أوائل الطلبة بالابتدائية، الآن وضعها الدراسي سيئ زي ما بتحكي المديره لما اتصل عليها وأطمئن على مستواها الدراسي ....  
- أنا كل ما أطلبه أن تكون حضانه البنت حق للأم ، وكمان يسنوا قانون يمنع زواج الرجل على زوجته ....

### حالات العنف الاقتصادي :

الحالة الأولى :

الحكم بالعنوسة على ابنته من أجل راتبها ....!!

الفتاة ( ر\_ج ) تبلغ من العمر ٣٥ عام وتعمل أدارية بأحد المؤسسات الأهلية ، تقول عن ظروفها: ( أبي رافض زواجي ، وكل ما يتقدم لي أحد يرفضه ، رغم انه ما بيكون ألو ملاحظات عليه ولا في شي يتعيب ، بس أنا متأسفة إنني احكي أن أبي خايف على المال الذي يأخذه من راتبي ، عشان انا راتبي كويس لا يريد ان يزوجني ، قبل أسبوع طلبني رجل منفصل عن زوجته ، أبي لأول مرة بيدي ملاحظة وينتقده مما جعلني أضحك بشكل هستيري لما قال أنا يابنتي رفضته عشان مطلق زوجته هذا بينفكيش وماله أمان طمعان فيك بس عشان هيك جاء ليخطبك مني ، ولما رديت عليه وقلت له أن الذين جاؤوا من قبله ما كانوا مطلقين ولا مترملين ، قام ضربني كف ، وقال أني مش مربية عشان رديت عليه ...

و بالمؤسسة اللي بشتغل فيها كثير محرجه من زميلاتي، لأنهن دايم يناقشن موضوع الزواج ولأنهن عارفات أن زميلي بالشغل يريدني للزواج، بس لما طلب ان يتقدم لي ، طلبت منه الا يتقدم خفت انا زميلاتي يعرفن أن أبويا طمعان براتبي ويرفض تزويجي.

ودايم ادعي أنني لا أفكر بالزواج بهالفترة ، كثير مضغوطة من جوا وكمان بسبب نظرات زميلي ألي، لا أستطيع تحملها خصوصا أنني أشعر بحب اتجاهه وعارفة ومتأكدة من مشاعره اتجاهي ، بس أنا ما بقدر أعبر عن مشاعري ، أبوي كثير ظالم وقاسي وكمان زميلاتي لا يتركنني بحالي كل يوم أكثر من عشر مرات يتكلمن معي بموضوع الزواج ويصيروا يلحقوا على زميلي ، أنا كثير محرجه وخايفة بالمؤسسة يعرفوا حقيقة أبوي لأن موقعي بالمؤسسة كثير حساس ورئيسي .....

والله أني ما بقدر أطلع بعيون زميلي ولا ارفع عيني عليه ، أبوي جنى على ، وحكم بأن أظلم هيك عانس زي ما بيقولوا وحرمني من تكوين أسرة وأن أكون أم ، كل هذا عشان كم ميت دولار والله عيب .... عيب !!

## الحالة الثانية :

حرمان من الراتب والسيطرة عليها:

المدرسة ( ف - ط ) عمرها ٤٥ سنة ، تعمل مدرسة في أحد مدارس وكالة الغوث بمخيم النصيرات ، تتحدث عن معاناتها مع زوجها ( زوجي متحكم بكل حياتي حتى براتبي الشهري ، حارمني أشترى أي شيء أحاج اليه حتى الجلباب الذي نفسي فيه يمنعي أشتريه ، هو يشتري أي شيء على ذوقه ، يشتري أرخص شيء ويقول لي لما أتذمر وارفض البسه هو أنتي بتلبسي لمين مش ألي ...، أنا هذا عاجبني ، انخدي وقومي قيسيه..

مش معجبك برجعه ،خسارة فيك ، أنا بحقه بدخن ب ١٠٠ شيكل....، لما يجي اليوم إلي بدي أروح فيه على البنك لازم يروح هو يستلم الراتب بعد ما أوقع للمحاسب، لو توقيعه بيسد عني لوقع للمحاسب على شبك البنك، بس لو تعرفي قديش أكره هذاك اليوم لما بيكون معي ،بحس حالي أني مهانه ولا حول ولا قوة لي ....،كثير تقاثلت معه على هالقصة ، دايمًا بقول لي أنا راجل البيت اللي لازم يشتري كل شيء، ويقرر كيف تكون حياتكوا ...

أنحصر قدام زميلاتي المدرسات بالمدرسة لما أشوف السعادة والهنا عليهن، بحس أنه القدر معي ظالم لما تزوجت عامل، والآن عاطل عن العمل، وطول اليوم شيشة على باب الدار مع شلته ودخان بالبيت على التلفزيون ومناهدة في ، بس أنا شو أسوي عندي بنات صبايا بالجامعة تنتين ، وأبني توجيهي وثلاثة أصغار، لمن اتركهم بهالعمر ، دايمًا أقول الصبر كويس وهذا قدر ربنا سيجازيني بالأخرة عن تعبي وشقاي، كثير بقوله روح سجل بالبطالة برفض ويقعد يشتم ويكسر بالبيت، ويقول هو أنا لازم أشتغل، بكفي ناطور ألك بالبيت في غيابك يا ستي ...

## العنف الاجتماعي:

الحالة الأولى:

مقاطعة من قبل أسرة زوجها :

سيدة في أواخر العمر تبلغ ٦٢ عاما، تقول : ترملت قبل ١٥ سنة ، لم أرزق من زوجي بأولاد وتزوج من امرأة أخرى بعد ثلاث سنوات من زواجنا، بسبب الخلفة مع أني كنت صغيرة هذيك الأيام ، زي ما أنتي شايفة بعيش لحالي بالغرفة، معزولة عن كل البشر .

أولاد زوجي بعد ما توفى أبوهم قاموا بفصل غرفتي، وفتحوا باب على زقاق المخيم وأقفلوه من الخارج، صار الزقاق مطبخ وحمام لي ، لو جتيني بالشتا كان شفتي البهدلة وأنا بجلي

تحت المطر، أحول الغرفة في فصل الشتاء إلى مطبخ وحمام بتصير كلها أغراض، جرة الغاز  
وطشت الغسيل وطننا جر والمواعين .

خايفين أقاسمهم بورثة أبوهم ، قالي ابنه الكبير، أنت حصتك من أبونا هالغرفة أقعدي فيها،  
ألي ١٥ سنة على هالحال لولا الشنون ، وكمان النسوان ألي بيشتغلن بالحارة مدرسات  
وموظفات بيجيين أولادهن الصغار عندي ، عندي أربع أطفال وآخذ ١٠٠ شكيل على الطفل،  
الله ساترها والحمد لله ،بس ممنوع أطلع من البيت كوني أرملة الا يوم الخميس عشان أتسوق  
خضرا وأغراض أخرى ، بجيني ابن زوجي الكبير بقولي بعد ما أروح، ما ضليش دايرة  
بالسوق ، وتحكي وتشكي ، ولا بمنعك تطلعي .

ما بقدر أرد عليه بيبهدلني أنا صرت عجوز ومش حمل بهدلة بآخر العمر ، الأولاد وأمهم ما  
قدروا خدمتي لهم ،أنا كنت حنينه عليهم زي أمهم والله العالم، عشان الله حرمني الخلفة كنت  
بعتبرهم أولادي ، بس شو بدي أقول لو أخوتي أو حد من أهلي بالبلد لرحت عندهم ،أهلي  
طلعوا كلهم بره وعاشين بسوريا ودول الخليج....  
(وها أنا كافية خيري وشري لما الله يأخذ وداعته )

الحالة الثانية :

مطلقة طلاق تعسفي وتعاني من قهر اجتماعي :

(ت\_ ز) فتاة تبلغ من العمر ٢٩ عام تتحدث عن قصتها التي تعاني من القهر الاجتماعي  
والظلم العائلي:

( أنا قصتي ومعاناتي بدأت من حد ما زوجني أبوي لأبن عمتي ، أظلني من المدرسة وأنا في  
الثانوية وكان عمري ١٧ سنة ، أبوي برفض التعليم للبنات ،ونحن ما بنقدر نعانده أو نحتج ،  
رغم أن أمنا كانت تخلينا أشطر البنات بالمدرسة، المدرسات كانوا كثير بيتأملو إنا نكون شي  
مميز بالمجتمع بس أبوي كل ما يؤمن به الزواج أول ماتيجي مرة تخطب بيوافق .

المهم معاناتي الحقيقية بدت من أول ليلة بالدخلة ، ما شفت ألا وعمتي فايطة علينا بالليل  
وسحبت فرشاة السرير من على التخت وأخذتها بره الغرفة ، أنا تفاجئت بعمتي ، زوجي  
حكالي معلى ما تزعلي ألي بتغير على منك ، طنشيها ، كان زوجي كثير بحبني وكثير حنون  
معالي بس عمتي كانت كل يوم تنكد على وأنا بطنش زي ماحكالي ، بس ما كان الو شخصية  
ولا هيبية أمام أمه ، ولما حملت بابني بعد أربع سنوات من زواجنا، ألي قضيتهن كلهن عند  
أهلي، وأبوي رافض يطلقتي منه كونه زوجني لأبن أخته ويحملني أنا المسؤولية ويطلبني  
التحمل .

ولما ولدت أبنني بعد ست أشهر، قامت بطردي وأخذت الولد مني، ورحت لأهلي وحاولوا يجيبوا الولد بس مريض، قالت أنها هي ألي بدها تربييه ، وأجبرت أبنها يروح يطلقتني ، وجائنتني ورقة الطلاق وأنا عند أهلي ، ومن يومها قبل خمس سنين الحكي هذا ، ما شفت ابني ولا هو حتى بيعرفني .

أبوي رافض نرفع قضية على عمتي ، خوفاً من مطالبتها بنصيبها من الورثة ، وكمان أبوي حتى على الدكتور مانعني اطلع، ورافض أتزوج بقول أبنك بكرأ بكبر وبيجيكي لتعيشي معوا لما يكبر .

كيف ابني بدو يجيني وعمتي بتحكيلوا اني ميتة وفي السما كيف...؟؟

أنا كل ما بشوف طفل بالتلفزيون بتحسر ويقول يشبه محمد ولا لا ...، وفي الليل بحط راسي تحت الحرام وأبكي وأنا ساكته ما بخلي حد يحس فيني أصلا ما حد حاسس فيني غير امي ، أنا أريد من أبي أن يرفع قضية ويطالب بالحضانة لي عشان بس أشوفه ، بس أبوي لما أبكي وقول بدي أبنني أشوفه بيقولي بك أجزر أختي بالمحاكم ، أبويا خايف عمتي ترفع قضية أرث عليه وتقاسمه بالبيت والحاكورة تبعات سيدي ، أنا ضعت بين رجليهم ...عشان مصالحهم ... والله كثير بفكر أهرب بس وين؟... نفسي حد يعملني زواج سفر واخطف ابني من الروضة وأسافر بره ولا حد يعرف أنا وين؟.. دايمًا بحلم وبفكر هيك.....

### العنف السياسي/

الحالة الأولى:.....( تعرضت للضرب وكسور في أيديها من قوات الشرطة)

أم محمود ، حاجة عمرها ٦٥ عام من إحدى قرى الجنوب بقطاع غزة ، اعتادت قوات الأمن مدامة بيتها واعتقال أبنائها كونهم ينتمون إلى حركة فتح ، وتقول " من سنتين وإحنا التنفيذية بتشتغل فينا ، اعتقلوا أولادي الأربعة ، كلهم مناضلين، أقل واحد قضى سبع سنين عند اليهود ، والله أنا ماني عارفة من وين الواحد بدو يتلقاها ، بدو ينقلهم للسجن المحكوم عليه بالمؤبد عند اليهود، ولا إلى قاعدة بطاردهم وبتعتقلهم حماس ، إحنا مو مجرمين ، كل البلد بتعرف إنني ربيت رجال بشهادة المخابرات الإسرائيلية ، جننوا اليهود في الانتفاضة الأولى ، وبعدين هو اللي ينتمي لفتح بيصير جاسوس ...؟

ولما تصديت للي فاتوا على البيت وقعدوا يكسروا ويفتشوا بالأغراض، قاموا بدفعي على الحيطه، ولما ابني صرخ عليه ليش بيدفعني، قام بضرب ابني بالسلاح اللي معه، أنا ما تحملت صرت أدفع بينهم ، قاموا يضربونني بالعصي، وكسروا أيدي اليمين وكمان كل جسمي

رضوض قعدت في المستشفى خمس أيام ، أنا بعاني من خوف وقلق على أولادي كمان صرت  
ما أقدر أمشي ولا أطلع بسبب المرض اللي ركبني منهم ...  
شو ذنبنا إحنا ، نتحمل كل هالقهر والذل ... والله أيام اليهود ما صار فينا هيك.....

### الحالة الثانية:.....(المحامية خ- ن ٣٥ عاماً)

تقول أنها تعاني بسبب عدم ارتدائها للحجاب منذ عامين من تحرشات العاملين بسلك القضاء  
والمحاكم الشرعية ، كونها ليست محجبة ، يتدخل أفراد النيابة بحريتي الشخصية ولما طلع  
القرار اللي يجبر المحاميات بارتداء الحجاب أنا بيني وبينك تعقدت وندمت إنني درست حقوق ،  
أنا ما عندي قناعة بارتداء الزي الشرعي حتى ولا مرة لبسته بحياتي ، رغم أنني مؤمنة بالله  
وبدين الإسلام ولكن أنا متوصلة لقناعة أن الحجاب ما هو حارس الأخلاق والعفة ، زي ما  
بيحاولوا يروجوا ..... ، أفكر بالهجرة والخروج من البلد ، كمان اللي بيشتغلوا معنا بسلك  
المحاماة أغلبهم تقليديين وعيهم غير حقوقي طول اليوم صراعات بالمكتب ، وضغط ومداخلات  
بأكثر الأمور خصوصية بحياتك ، أنا صرت أروح على أخصائية نفسية بطلت أقدر أتحمّل ،  
ومش قادرة أمارس غير قناعاتي ، الازدواجية بالحياة وما يترتب عليها ..... ، بعرفش ما  
عندي أمل بالمستقبل في غزة، وكمان خايفة الأمور تدهور أكثر من هيك ونصير زي حكم  
طالبان....

### العنف الثقافي/

### الحالة الأولى:.....(ص- ق)

تبلغ من العمر ٣٥ عاماً ناشطة بقضايا حقوق الإنسان لها شخصيتها المستقلة تقول عن  
معاناتها " أنا امرأة بدوية ، بدويتي حالة من القهر والقمع الاجتماعي ، أبي يرفض تزويجنا  
من غير البدو وقد تقدم لي أكثر من رجل وأبي يرفض بيحكي إحنا ما بنقبل بالفلاحين ، وأنا  
أرفض اللي بيطرحوا علي ، ومن الصعب أن أرتبط بإنسان مش متعلم وكمان لا يحترم وعيي  
ولا إنسانيتي ، ولا أنكر أنني أود الارتباط بإنسان بغض النظر عن عشيرته أو بلده ، لقد وصلنا  
القرن الواحد وعشرين ، وأبي عايش بالقرن الرابع عشر.

دائماً يردد مثل ويحاول يخليه قناعة عندي " الفلاح ما بيحكي الضيف ولا بيضرب بالسيف " -  
دلالة على عدم كرم الفلاحين وشهامتهم - ، رغم أن واقعا البدوي كله مهازل من ناحية  
اجتماعية وتخلّف ، هو ظل حدا بيضرب بالسيف يا بوي؟ أقول له صار في سلاح بأيدي  
الفلاحين يدرّبون أولادكم البدو بمعسكرات الجيش على الرجولة والوطنية فيحتج و يضرب  
ويشتم ، ويحكي إنني ما بحترمه ، و لا استطيع أن أعبر عن رأيي حتى بأبسط الأمور المشكّلة،

إنو أنا مختلفة عن أخواتي الستة فأنا الوحيدة اللي أكملت تعليمي ودرست وثابرت دون دعم أي أحد من الأسرة لكن أخواتي حتى أمي بترفض تفكيري ، مش مطلوب يكون عندي عقل مستقل يقرر و يفكر بحياته ومستقبله ، كل يوم مشكلة بالبيت.

أبوي وأخوي يهددونني بمنعي من الخروج على العمل وأنا اكمل ماجستير الآن ، المشكلة أنهم مش معنيين أنني أتقدم بتعليمي ولا يعتبروا تعليمي وثقافتي ميزة لازم يفتخروا فيها ، كل الموضوع أن أكون أداة تفكر على شاكلتهم ، وكمان أخواتي يغرن مني كل يوم تنغيص وكيد ، أنا لا أومهن ، فهن جاهلات وفشلن بدراستهن ، وواقعهن النفسي يؤثر علي، لي أخت مرافقة عمرها ١٩ سنة، كل ما أحاول الدراسة في غرفتي بتفتح التلفزيون والراديو مع بعض، وتعلي صوتها عشان ما أركز و تنادي بنات الحارة ، وهاتك يا رقص ويا غني قدام غرفتي .  
أنا أعرف أنه ما في خلاص من واقعي إلا بالزواج من بدوي وخاصة من العائلة، أو أن أهرب من البيت وأسافر بره.....

#### الحالة الثانية:.....

كاتبة وشاعرة تزوجت من خارج أفراد عشيرتها ، تعاني من رفض عائلة زوجها لها ، بسبب أنها بدوية ، وتعمل في المجال الإعلامي والثقافي ، تقول " زوجي لا يفتخر بي ، فرض علي أن لا أعمل في الإعلام ولا أشارك في ندوات رغم أنني قبل الارتباط به كنت أعمل في أحد المؤسسات الإعلامية ولي برنامج تلفزيوني يشاهده كل أبناء الوطن العربي ، ولي اتصالات مع كثير من الأدباء والمثقفين والمؤسسات الثقافية بالوطن العربي ، كل اتصالاتي انقطعت وتأثرت من ناحية نفسية وأيضاً أثر ذلك على نتاجي وكتاباتي ، حيث أن زوجي لا يخرج معي في الشارع ، كون أهله يرفضونني ، و لا أستطيع أن أنفصل عنه لأنني تحديث أهلي بالزواج منه ، متحملة كل الإذلال، حاولت الاتصال والذهاب لعائلة أهل زوجي لكنهم طردوني وأغلقوا الباب في وجهي ، منذ خمس سنوات لا أستطيع الخروج مع زوجي في مشوار واحد سواء اجتماعي أو حتى ثقافي ، اكتشفت أن زوجي رغم أنه متعلم ويحمل شهادات متقدمة إلا أنه إنسان تقليدي يحتكم لثقافة أصل بلده وأنا تمردت على ثقافة العشيرة والتخلف باسم العادات والتقاليد ، وهو أسير لقرارات أبيه.....

أحاول جاهدة الكتابة بالبيت والتواصل عبر الشبكة الإلكترونية مع المؤسسات، أطمح بالخروج والسفر خارج فلسطين والاستقلال عن أهلي وأهله ، أحاول إقناعه لكنه يرفض دائماً...

### حالات القتل على ما يسمى شرف العائلة:

الحالة الأولى:

عمرها ١٨ سنة من مخيم الشاطئ ، قام شقيقها صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٤/٩ بإطلاق عيار ناري على رأسها مما أدى إلى تفجره وأدى ذلك لوفاتها مباشرة وعندما وصلت المستشفى قام بتسليم نفسه للشرطة ليدعي انه قام بإطلاق النار عليها للحفاظ على شرف العائلة وأكدت تقارير الأطباء بأنها مازالت عذراء.

الحالة الثانية /

أم لطفلة عمرها ٣٧ عاماً من سكان شمال غزة (حي التوام ) لها طفلة صغيرة ، وصلت جثة هامة إلى مستشفى الشفاء في ٢٠٠٨/١١/١٧ على اثر تعرضها للضرب على رأسها بالة حادة أدت إلى نزيف وتهتك بالدماع ، عائلتها باركت الجريمة بحقها وقالوا أن احد أشقائها هو من قام بقتلها داخل المنزل، وتأكدنا من أن هذه المرأة مطلقة وان أخيها قام بقتلها بسبب المشاكل التي تحدث بين زوجته وأخته المطلقة ، فقام بالاعتداء عليها وضربها مما أدى إلى وفاتها ، وأكدت إحدى الجارات أنهم كثيراً ما يسمعون صوت صراخ أخيها عليها وضربه لها وإهانتها ، حتى سمعنا يوم بأنه قام بقتلها.

وتشهد الجارة التي رفضت أن تصرح لنا باسمها بان المرحومة كانت بسيطة وعلى خلق جيد ولا تخرج من البيت، لكن زوجة أخيها لا تتقبلها ولا تتقبل ابنتها الصغيرة.

الحالة الثالثة/

رحاب ٢٨ عام تسكن في مخيم النصيرات بوسط قطاع غزة، قام أخيها محمد الذي قابله في احد السجون بغزة، بقتلها خنقا يوم ٢٠٠٩/٤/١٣، ومحمد الذي كان لا مبالى بفعلته ويبدو عليه الفخر، قال لنا "أنا سلمت نفسي للشرطة بعد ما خنقتها ، هي تستحق القتل" وأوردت التقارير الطبية بأن رحاب عذراء وعندما سألتها أن التقرير الطبي يؤكد عذرية أختك وان قتلك لها يعتبر جريمة ، نظر لنا بلامبالاة وطلب مني المغادرة من مكتب التحقيق ، وقمنا بزيارة الحي الذي تسكنه رحاب بالمخيم ، أكد الجيران وإحدى العاملات بصالونات التجميل، التي كانت تتردد عليه رحاب، بأنها إنسانة عادية وبسيطة ، ودائما مرحة وشخصيتها اجتماعية ، وكشفت إحدى العاملات بالصالون بان رحاب عند خروجها للسوق أو الحضور للمحل، كانت تشكو من تدخل الجيران بها، وإنهم يراقبونها وان زوجة أخيها دائما تتكلم عنها أنها دايرة

على حل شعرها ، وبتصير مشاكل بينها وبينهم وعشان هيك أخوها قتلها لما سمع حد بيقوله  
ضب أختك ..... رغم انه كان متأكد أن ليس لها علاقات بأي رجل، بس الناس وألسنتهم  
اللي بدها قطع راحت ببلاش مسكينة".

#### الحالة الرابعة / فادية

قام والدها بضربها بسلسلة حديدية مما أدى إلى وفاتها ، وقام والدها بتسليم نفسه إلى مركز  
الشرطة وأثناء التحقيق معه اعترف بأنه قتلها بعد أن سمعها تتحدث على الجوال .....

#### حالات سفاح القربى:

واجهتنا مشاكل في مقابلة الحالات التي تتعرض للاغتصاب من قبل احد أفراد عائلتها ( الأب،  
الأم ، العم ، الخال ) بسبب تكتم المجتمع و أحساسه بالعار اتجاه هذه القضية، وأيضا لاعتبار  
المؤسسات العاملة بالدعم النفسي والاجتماعي أن ملفات هذا الموضوع سرية لايمكن نشرها  
وكان ذلك من الصعوبات التي لم نستطع بسببها تحديد حجم الظاهرة بالمجتمع الغزي .  
ومن الحالات التي استطعنا أن نقابلها بعد أن أكدنا لها على سرية المعلومات وعدم ذكر  
المنطقة التي تسكن بها وبعد عدة لقاءات ومحاولات لدفع النساء للتحدث عن حالتهم  
وتجاربهن ، استطعنا أن نقابل ثلاث نساء.

#### الحالة الأولى/

فتاة تبلغ من العمر ٢٢ سنة ، اعتاد والدها ممارسة الجنس معها وعمرها سبع سنوات ،  
وتقول: في البداية لم أكن اعلم بان ذلك عيب وحرام ، كنت أخاف منه وكان يلاعبنى ويحسس  
على كل جسدي ، وكان يشلحني ملابس..... ، وكنت لما اهرب بالغرفة واتخبى بالخزانة  
وانا صغيرة ، كان يقوم بضربي ، ولما صار عمري ١٧ سنة ضربني على راسي لأنني رفضت  
أطاعته مما سبب جرح براسي ٢٥ غرزه ، ولما صار عمري ١٨ سنة أخذني على دكتورة  
وعملي عملية بفرجي ( ترقيع لغشاء البكارة) وزوجني لابن عمي ، ولم يطالبه والدي بالمهر  
ولا بأي شيء، بل سكنه معنا بالبيت ، وفي ليلة الدخلة اكتشف ابن عمي أنني مش عذراء ،  
واني خضعت لعملية ترقيع ، ضربني ليلة الدخلة ، وحقق معي وقلت له على الحقيقة ، طلع  
وراح لأبوه وإخوته وقالهم على كل شي، ورجعوا يسألوا والدي ورد عليهم انه ليس لهم دخل  
وانها ابنته وهو حر فيها يعمل اللي بدو إياه.....  
أبوي انسجن لسته أشهر وبعدين طلع

أنا حملت من ابن عمي ولما ولدت اخذو الولد وطلقني، وما حدا بيسأل عني ، أبوي معي في البيت وأنا أخاف منه، ومنعزلة وكثير قلقانة، ونفسي انتحر وأموت وأتخلص من حياتي ، يبظل الجيران وبنات عمي يحكوا عني كلام مش منيح ، أفكر دائما انه ما في عدل بالدنيا ولا بالناس ، إذا أبوي هيك ، كيف الناس اللي بالشارع وبره ؟!

الحالة الثانية /

فتاة عمرها ٢٥ سنة:

قام احد أعمامها باغتصابها بمساعدة زوجته، تقول " في الانتفاضة الأولى تم قتل أبويا على أيدي المثلثين، وعشت عند دار سيدي كان عمري تقريبا ٦ سنين لما أبوي توفي .  
ومرة وأنا عمري ١٢ سنة كنت بالصف السادس أيامها و سمعت أعمامي بالليل يحكوا عن أبوي، وإنهم هم اللي قتلوه واتهموه انه عميل لليهود، وعمي الكبير يقول كويس خلصنا منه ، وحينها عرفت السر و ضليت ساكتة لما دخلت الجامعة وصارت شخصيتي قوية صرت دائما أواجهم وأقول أنهم هم اللي قتلوا أبوي ، ومرة ناداني عمي الكبير وقال لي تعالي بدنا نتصالح ونحل المشكلة ، أنا عمك الكبير وكثير بحبك أحنا عزمينك على العشاء، وقام باستدراحي لما رحت عليهم على السرير عشان يقعدني جنبه ويحكي معي، انا حينها قعدت جنبه، أكتشفت انه ما كان لابس من تحت أشي ، كان شالح البنطلون ، ولما حاولت اهرب وصرت اصرخ، دخلت زوجته علينا وقامت بمسكي له وفتح رجليه التنتين ، وساعدته على اغتصابي.....وقالي حينها وأنا أنزف دم ، على الأرض من اغتصابه لي " الحين كسرت عينك احكي أشوف عن ابوكي".....

أصبت بعدها بصدمة عصبية، ودخلت مستشفى الصحة النفسية وكنت حامل وولدت بنت ماتت بعد أربعين يوم من ولادتي لها .....

بعدين طلعت من المستشفى رحت على دار خالي وحكيت لهم على كل أشي صار معي، وخالي زوجني لابنه، رفضت بالبداية وقلت لابن خالي على كل شيء ، ابن خالي متعلم وعنده ضمير في بداية زواجنا كنت أخاف من زوجي بس كان يعاملني كتير منيح وحنون ،الآن أنا أحسن وأراجع أخصائية نفسية ، بس كل ما بتذكر الحدث اكتتب وعندي حالة اكتئاب سوداوي.....

الحالة الثالثة /

عمرها ١٤ سنة تعيش مع أمها وأبوها ، أمها تعمل مدرسة وأبوها عامل ، والدها مارس معها الجنس وعمرها أربع سنوات ، وتقول كان أبوي يحطني بحضنه وأنا صغيرة، وكان يلعب جسمي، ولما كبرت وعرفت انه اللي بيعملو عيب وغلط ، هددني أن حكيت يقتلني ، لما صار

عمري ١٣ سنة صارت تجيني الدورة ، وأبوي دايمًا ينام جنبي ويمارس معي الجنس ، ولما صار عمري ١٤ سنة بطلت تجيني الدورة وجسمي انتفخ، وزاد وزني، وأنا بالصف الأول الإعدادي أمي أخذتني الى الدكتور الذي قال لها أني حامل ..... أمي أغمى عليها وأحضرت الشرطة الى المستشفى وحققوا معي وحكيت عن اللي بيعملو أبوي معي.....، واعتقلوه وحطوه بالسجن ، أمي طالبة الطلاق من أبوي ورافضة ترجع للبيت وأنا الآن ما بطلع من البيت ، بتجيني الأخصائية عن طريق المدرسة ، وتقعّد تحكي معي ، أنا ما بعرف شو بكرة بدو يصير معي ، خايفة كثير ، ستي دايمًا بتحكي للناس والجيران أن أبوي عمل معي ..... ، وأنا بتخبى عن الناس بالغرفة أو بالحمام لما بيجوا علينا.....